حزام فتيحة –أستاذة بكلية الحقوق – بومرداس

# الأليات القانونية لتفعيل الإقتصاد الرقمي بالجزائر

**الملــخص:**

تناقش الدراسة مسألة انتهاج الجزائر منذ مطلع 2008 لإستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" التي تسعى لبناء مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي لتحقيق أهداف نوعية وتشكيل إقتصاد بديل للموارد النفطية،حيث تضمت جملة من المحاور ترمي لتكوين حكومة إلكترونية،مواطن إلكتروني،شركات إلكترونية ،وبالتالي أصبح الاعتماد على الاقتصاد الرقمي ضرورة حتمية لا بد منها.

كما نتطرق لمدى نجاعة وكفاية الآليات القانونية السارية المفعول لا سيما ما تعلق منها بالآليات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والآليات الإدارية المتمثلة في مشروع الحكومة الإلكترونية باعتبارهما أهم ركائز نجاح الإقتصاد الرقمي، في ظل سعي المشرع لإصدار قانون خاص بالتجارة الإلكترونية،الأمر الذي يستدعي تركيز البيئة التشريعية والتنظيمية اللاّزمة لاحتوائه.

الكلمات المفتاحية: إقتصاد رقمي ، رقمنة ، تجارة إلكترونية ، حكومة إلكترونية



المنارة للاستشارات

# Legal mechanisms to activate the digital economy in Algeria


## Abstract :

**This study discuss the issue of the adoption of algeria; since the beginning of 2009, to the "Electronic Algeria " strategywhich seeks to incorporate an information society and a digital economy in order to realize specific qualitative objectivesto form an alternative economy for oil resources.**

**This study included also a number of key axes aimed at forming an electronic government, an electronic citizen, and electronic companies. Therefore, relying on the digital economy is aninevitable necessity.**

**Through this study we try tohighlight the effectiveness and adequacy of existing legal mechanisms, in particular those associated with mechanisms related to electronic trade and also the administrative mechanisms represented mainly in the electronic government project in Algeria, considered as the most important pillars of the digital economy success, in light of the adoption of the Algerian legislator in the footsteps of the trend not to develop a law on electronic trade, which requires the creation of the legislative and regulatory environment necessary to**
**contain it.**



**Keywords :digital economy,digitization,electronic trade,electronic government**





المنارة للاستشارات

## مـــــقـــــدمـــة:

إنّ التطور السريع في أنظمة الإتصالات وما نتج عنه من انتشار سريع لإستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات وإستخدام الوسائط الإلكترونية المختلفةوما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان، أدى بشكل مباشر إلى تغييرفي أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية،وأنتج نوع جديد منالاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي أو اقتصادالمعرفة.

يعتبر الاقتصاد الرقمي البديل الطبيعي عن الاقتصاد التقليدي ،فهو ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام تقنية ووسائط الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال ايجاد روابط فعالة ما بين اطراف النشاط الاقتصادي بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتهاوأنشطتها،فالإقتصاد الرقمي يعني التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات من جهة وبين الإقتصاد الوطني والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الإقتصادية المساندة لجميع القرارات الإقتصادية والتجارية والمالية خلال فترة ما.[1]

يتمحور الإقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات رئيسية يتعلق الأول ببرنامج التطوير الفني حيث يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة القواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للإتصالات والمعلومات.

أما بالنسبة للثاني فيتعلق ببرنامج تنمية الكوادر البشرية وذلك من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه، أما العنصر الثالث فيتعلق ببرنامج الإعلام والتوعية الذي يتم



المنارة للاستشارات

من خلال البرنامج إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.[2]

لقد بدأت الجزائر في انتهاج استراتيجية من شأنها تجسيد مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي حيث قامت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال سنة 2008 بوضع استراتيجية ذات أهداف نوعية محددة لتشكيل إقتصاد بديل للموارد النفطية والمتمثلة في استراتيجية "الجزائر الإلكترونية" ،والتي ضمت 13 محورا رئيسيا تسعى من خلاله لتكوين حكومة إلكترونية،مواطن إلكتروني،شركات إلكترونية،وبالتالي أصبح الاعتماد على الاقتصاد الرقمي للنمو في الجزائر ضرورة لايمكن الإستعاضة عنها.

إنّ الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو وضع الهيكل العام للاقتصاد الرقمي او اقتصاد المعرفة ،لذا استوجب الأمر طرح الإشكالية التالية:إلى أي مدى وفّق المشرع الجزائري في تبنيه للإقتصاد الرقمي ومن ثم تفعيله بكل متطلباته لا سيما من حيث ممارسة النشاطات التجارية أو ما تعلق بالآليات الإدارية؟ من أجل الإجابة عن ذلك ولمعالجة الموضوع إخترنا الإعتماد على المنهج الوصفي مع الإستعانة بالمنهج الإستقرائي،حيث قسمنا الدراسة لمبحثين أساسيين فالمبحث الأول يتعلق بالآليات المرتبطةبالنشاطات الإقتصادية، أما المبحث الثاني فنخصصه للآليات الإدارية والتي نقصد بها مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر.

## المبحث الأول

## الآليات المرتبطة بممارسة النشاطات الإقتصادية

أصبحت قواعد القانون الإقتصادي الجزائري تتمتع بنوع من المرونة في تطبيقها عكس ما كانت عليه سابقا،خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث نصت المادة 37 منه:"حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون."وكذا



المنارة للاستشارات

نص المادة 43 التي جاء فيها"حرية الإستثمار والتجارة معترف بها...."، بذلك فالمشرع الجزائري قد أقر مبادءا تحرر النشاطات الإقتصادية من القيود التي كانت مفروضة عليها وذلك بنية انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تتماشى مع التطور الهائل الذي يشهده مجتمع المعلومات وهذا يعد مؤشرا هاما وممهد للدخول في مجال الإقتصاد الرقمي الذي يعد من بين مقوماته الأساسية تحرير التجارة وتبني الأساليب التكنولوجية في ممارستها وهو ما أصبح يعرف بالتجارة الإلكترونية الذي سوف نسلط الضوء عليه من خلال المطلب الأول،و تبني آليات الإستثمارالإلكتروني والتي نتناولها من خلال المطلب الثاني.

## المطلب الأول

## توفير الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية

يعتبر مفهوم التجارة الإلكترونية من المفاهيم المستجدة في عالم المال والأعمال والتي فرضت نفسها بقوة خلال العقد الأخير من القرن الماضي وأصبحت أحد دعائم الإقتصاد الرقمي الذي يتكون من مجموعة من المؤسسات الإلكترونية التي تمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال،وتحقق فوائد في جميع مناحي الحياة الداعمة للتنمية المستدامة في مجالات عديدة كالأعمال التجارية والإدارة العامة والتعليم والصحة،...وهذه المؤسسات الإلكترونية تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية والأخرى الدولية،ويعتبر البريد الإلكتروني ومواقع الأنترنيت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الإقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الإلكترونية.

ويشمل الإقتصاد الرقمي أيضا تسويق العديد من المنتجات المصرفية وتقوم قنوات التوزيع الإلكترونية وهو ما يعرف بالبنوك الإلكترونية،كما ساعد توفر البنى الأساسية المختلفة في إنتشار الأقمار الصناعية والإتصالات الدولية ومجموعة الحواسب الشخصية والإشتراك في الأنترنيت للشركات على ظهور الإستثمار



المنارة للاستشارات

الإلكتروني بحيث تقوم الشركات المساهمة الإلكترونية في الإقتصاد الرقمي بتصميم موقع على شبكة الأنترنيت للتعريف بنشاطاتها وخططها وأسواقها وأهدافها لتحقيق الإتصال الفوري بالأسواق العالمية.

إنّ توفير الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية لا يتأتى إلاّ من خلال تنظيم معاملات التجارة الإلكترونية وهو ما سنتناوله من خلال الفرع الأول،وكذا عبر تنظيم عمليات التسويق الإلكتروني وهو ما سنتطرق له من خلال الفرع الثاني.

## الفرع الأول

## عدم كفاية النصوص الحالية لضبط معاملات التجارية الإلكترونية

يلاحظ أنّ المشرع الجزائري تبنى في العديد من التشريعات تقنيات متعلقة بالتجارة الإلكترونية لكن دون تنظيم وتغطية كافية لها،فهو من جهة لم ينص صراحة على إمكانية إجراء المعاملات التجارية بالطرق الإلكترونية بالرغم من تبنيه للوسائل الإلكترونية من خلال القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم أين إعترف بالكتابة والتوقيع الإلكترونيين ،بعدها بصدور المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007 والمتعلق بنظام الإستغلال المطبق على كل أنواع الشبكات بما فيها اللاّسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاّسلكية أين تبنى مؤدي خدمات المصادقة الإلكترونية وكذا شهادات التصديق الإلكتروني ،بعدها أصدرالقانون رقم 09-04 المؤرخ في 2009/08/5 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها، ثـم وفي مرحلة لاحقة نجده يسعى من جديد للإقرار بالوسائل الإلكترونية والإعتراف بحجيتها في الإثبات حيث أصدر القانونين المؤرخين في الأول من فبراير سنة 2015 الأول رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة و الثاني رقم15-04 المتعلق بتحديد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين الذي يكتنفه النقص والغموض خاصة فيما يتعلق



المنارة للاستشارات

بمسألة المصادقة على التوقيعات الإلكترونية التي علق بدأ عملها على شرط مرور خمس سنوات على صدور هذا القانون، وكذا من خلال النص التنظيمي الملحق به والمتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 5 ماي 2016 والمتعلق بكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا الذي جاء أساسا تطبيقا لنص المادة الرابعة من القانون السابق والذي تعوزه النصوص التنظيمية المبينة لكيفيات تطبيقه.

فضلا عن إتاحته لإمكانية تقديم الأوراق التجارية بالطرق الإلكترونية دون التطرق لإمكانية إنشائهما إلكترونيا ناهيك عن انعدام الحماية القانونية للتجارة الإلكترونية سواء على المستوى العقدي أو على مستوى الإعتداءات التي يمكن أن تحصل للبيانات التي تنتقل إلكترونيا فلم يتم معالجتها مدنيا بأي نص باستثناء حماية البرامج الإلكترونية عن طريق قوانين حماية الملكية الفكرية.

إنّ تلك النصوص الأولية تشكل إنطلاقة نحو الإعتراف بالمعاملات التجارية الإلكترونية،فرغم إنعدام نصوص قانونية خاصة منظمة لها بكل أشكالها إلاّ أنها تشهد من الناحية التطبيقية تطورا متسارعا مما يستدعي ضرورة العمل على تقنينها،فالإشكالية تكمن في كون تدخلات المشرع الجزائري التعديلية جاءت ضعيفة ومتأخرة يعوزها التنظيم المحكم المساير لمتطلبات بناء الإقتصاد الرقمي.

## الفرع الثاني

## تنظيم عمليات التسويق الإلكتروني

تعد التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني من أحدث المفاهيم التسويقية في الفكر المعاصر،والتي تتبناه حاليا العديد من منظمات الأعمال المختلفة ،ويمكن تعريف التسويق الإلكتروني بأنه:"إدارة التفاعل بين المنظمة والمستهلك في فضاء البيئة الإفتراضية من أجل تحقيق المنافع المشتركة."[3] لقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية للتسويق الإلكتروني(التسويق عبر الأنترنيت) خاصة بعد إنتشار



المنارة للاستشارات

الإستخدامات التجارية للأنترنيت،فأصبحت التجارة الإلكترونية عبارة عن سوق إلكتروني يتواصل فيه المتعاملون،وتعد فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية والتي يدفع مقابلها بالنقود الإلكترونية،كما أنها تجميع للبائعين في معارض أو مراكز تجارية إلكترونية افتراضية،إذ بمقتضى هذه المراكز يتم عرض المتدخلين لبضائعهم وخدماتهم على المستهلكين،فهي تعد تعبير عن المفهوم الذي وصف أنه طور عمليات الشراء والبيع أو تبادل المنتجات أو الخدمات والمعلومات عن طريق شبكات الحاسب والتي من أشهرها شبكة الأنترنيت **4**، فتح التسويق الإلكتروني أفاقا جديدة في عالم التسويق،ويتيح التسويق الإلكتروني للمنظمة فرصة إستهداف المشترين والمتسوقين والمستهلكين بصورة فردية،ويتمتع التسويق الإلكتروني الفردي بأهمية ترويجية كبيرة،إذ كلما تمكنت الإدارة من مخاطبة المشتري بصورة شخصية وفردية أكثر،كلما كانت قادرة على إستقطابه وجذبه إلى المنظمة بصورة أفضل، وتساهم شبكة الأنترنيت في زيادة حجم المبيعات من خلال زيادة الوعي بالأصناف والمنتجات ودعم قرارات الشراء وتمكين بذلك الشراء على الخط،كما تسهم في تفعيل عناصر المزيج الترويجي (مثل إعلانات تنشيط المبيعات)،فإعلان البريد المباشر والإستجابة المباشرة بات يعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا الإعلام.

وقد عرف التسويق الإلكتروني بأنه:"مجموعة الأنشطة التسويقية التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية وشبكات الحاسبات الآلية والأنترنيت"،**5** فيوفرالتسويق الإلكتروني للمستهلك المعلومات والخدمات التي تتيح له القدر المناسب من المعرفة والتي تمكنه من اتخاذ قرار الشراء الصحيح،وبذلك اعتبار التسويق الإلكتروني على أنه شكل من أشكال التبادل التجاري الذي يتم بين الشركات والمستهلكين وذلك من خلال وسائط إلكترونية ومن خلال تطبيق سلسلة واسعة من تكنولوجيا المعلومات بهدف ابتكار تبادلات تفي بحاجات المستهلكين والمؤسسات**6**.



المنارة للاستشارات

لكن رغم أهمية إلاّ أنه من الناحية التشريعية يفتقر للتغطية القانونية والأمر الذي لا يتماشى ودفع الإقتصاد الرقمي بالجزائر.

## المطلب الثاني

## توفير الإطار القانوني للإستثمار الإلكتروني

شهدت شركات الإستثمار الدولية مع بداية الثمانينات استخدام الحواسيب الإلكترونية كأداة لإتخاذ القرارات المالية والإستثمارية فيما يخص التمويل والإستثمار والبحث عن حلول مثالية وملائمة بين العائد والمخاطرة وبناء المحافظ الإستثمارية، فمع تطور الشبكة العالمية "الأنترنيت" تطور الإستثمار الإلكتروني والذي مهد لظهور سماسرة الأنترنيت وأتاحت الفرصة للحصول على مقدار هائل من المعلومات مما يساعد على الإسستثمار دون الحاجة إلى الحصول على نصائح واستثمارات سماسرة الأسواق المالية.

### الفرع الأول:مفهوم الإستثمار الإلكتروني

يشير مفهوم الإستثمار الإلكتروني عن طريق الانترنيت،إلى الإستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لإتخاذ القرارات الإستثمارية في الأوراق المالية ويمكن هذا التنوع من الإستثمار من الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول إلى جميع أسواق المال العالمية، كما يمكن اعتباره أنه:"ذلك الإستثمار الذي يعتمد على توفير الأقمار الصناعية والإتصالات الدولية ومجموعة الحواسب الشخصية والإشتراك في شبكة الانترنيت وتصميم مواقع إلكترونية للشركات واستخدام البريد الإلكتروني لإعداد وإرسال التقارير والمعلومات المالية فورا،فهو يحتاج للبنوك والبورصات الإلكترونية التي تمارس نشاطها من شبكات المعلومات المحلية والدولية ."[7]



المنارة للاستشارات

كما يستخدم الأنترنيت في التعرف على المؤشرات الإقتصادية والعالمية والمحلية بصفة فورية وعلى مدى 24 ساعة،ومن ثم يعتبر حال المستثمر الإلكتروني أفضل بكثير من المستثمر التقليدي،ويهدف الإستثمار الإلكتروني إلى تحقيق الأهداف التالية:-بيع وشراء الأوراق المالية عبر شبكة الأنترنيت.

-الإشتراك في مواقع الأنترنيت الكبرى،بهدف دراسة القطاعات المختلفة.-استغلال الفرص الإستثمارية من المواقع الإخبارية والتي لم تكن متاحة لصغار المستثمرين قبل ظهور شبكة الأنترنيت.-إختيار الأصول التي تتفق مع أهداف المستثمرين وإمكانياته المالية.-بناء التحليلات اللازمة لمتابعة وتقويم الإستثمارات المختلفة.-تقويم البدائل الإستثمارية المختلفة فيما بينها،واختيار الأحسن منها،وذلك نظرا لتوفر المعلومات والبيانات عنها.

كما يعتمد الإستثمار الإلكتروني على جملة من المتطلبات:

-إعداد البرامج الخاصة بالإستثمار الإلكتروني-تكوين كفاءات في التمويل والإستثمار-ربط جميع الإدارات المالية والبنوك بشبكات الانترنيت-تأكيد خصوصية المعاملات المالية وتدفق المعلومات المالية-تشفير البيانات المالية ذات الطبيعة الخاصة والموائمة بين متطلبات تشفير البيانات ومتطلبات الجرائم المالية-ضرورة تحقيق الثقة في مجال الدفع والسداد الإلكتروني-تحقيق درجة عالية من الأمان في الإتصالات المالية والتبادلات الإلكترونية للبيانات المالية[8]

**الفرع الثاني: ضرورة التنظيم القانوني للإستثمار الإلكتروني**

برجوعنا لقانون ترقيةالإستثمار المعدل بموجب القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 [9]،وبعد استقراء أحكامه لا سيما المادة 3 من تنص:"تنجز الإستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات



المنارة للاستشارات

المعمول بها،لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة والنشاطات والمهن المقننة،وبصفة عامة بممارسة النشاطات الإقتصادية."

من خلال هذا النص لا نلمس فيه إشارة لا من بعيد أو قريب في رغبة المشرع الجزائري لتبني الأنماط الإلكترونية في ممارسة النشاطات الإستثمارية ،رغم أهميتها باعتبارها من أهم دعائم بناء الإقتصاد الرقمي.

## المطلب الثالث

## الآليات المرتبطة بالصيرفة الإلكترونية

عرف عالم الوساطة المالية تحولات نوعية غيرت من أهداف واستراتيجيات العمل المصرفي،وذلك راجع للثورة التكنولوجية في الإعلام والإتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية،والصيرفة الإلكترونية أو البنوك الإلكترونية مفهومان يؤديان نفس المعنى وهو تقديم خدمات مصرفية ذات جودة وكفاءة عالية.

وتعرف الصيرفة الإلكترونية:"كافة الأنشطة والعمليات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف والحاسوب وأجهزة الصراف الآلي والانترنيت والتلفزيون الرقمي وغيرها،وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية الإلكترونية"[10].

### الفرع الأول

### توفير الإطار القانوني لخدمات الصيرفة الإلكترونية

إنّ ظهور الصيرفة الإلكترونية وتطورها في فترة قصيرة انجر عنه مجموعة من الإمتيازات ومن أهمها الخدمات التي تقدمها عبر القنوات التوزيعية الإلكترونية المختلفة مثل أجهزة الصراف الآلي والهواتف المصرفية وغيرها،والتي من خلالها



المنارة للاستشارات

تتيح خدمات مصرفية للعميل بشكل كامل من بداية اختيار الخدمة من طرف العميل مرورا بإجراءات إتمامها وإنتهاء أدائها بشكل إلكتروني وتتمثل أهم قنوات التوزيع الإلكتروني التي تقدم الخدمات المصرفية في:

**أولا**– الخدمة عن طريق جهاز الصراف الآلي: وهو أكثر الخدمات الإلكترونية إنتشارا،وقد ظهرت آلة الصراف الآلي جفي الثمانينات كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية وذلك بهدف تقليل المعاملات داخل البنك،فهي تعتمد على وجود أجهزة مخصصة لزبائن من أجل القيام بالمعاملات المالية آليا دون اللجوء إلى مقر البنك.

ويمكن تعريف آلة الصراف الآلي: " تلك الأجهزة التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواءا بالجدار أو بشكل مستقل،وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف فيقوم العميل باستخدام البطاقات البلاستيكية أو البطاقات الذكية للحصول على خدمات متنوعة كالسحب النقدي والإيداع النقدي وغيرها."[11]

**ثانيا**–الصيرفة عبر الهاتف المحمول(الصيرفة المحمولة): تتمثل في الخدمات التي تتاح من خلال الهاتف المحمول وتشبه الخدمات التي تقدم عبر الهاتف الثابت،ولكنها تمتاز عنها بأنها تكون عبر بيانات ونص مكتوب،فتقوم هذه القناة بتزويد الزبون بالخدمة المصرفية في أي مكان وفي أي وقت من خلال استخدام العميل لرقمه السري الذي يتيح له الدخول إلى حسابه والإستفادة من خدمات الإستعلام عن الأرصدة،الإطلاع على عروض المصارف الأخرى،الإستشارات والنصائح بشأن القروض والتسهيلات،تحويل الأرصدة من حساب لآخر،الإستعلام عن أسعار العملات والفوائد.

**ثالثا**–خدمات الهاتف المصرفي: تستخدم البنوك خدمة الهاتف المصرفي لتفادي العملاء في الإستفسار عن حساباتهم ومختلف الخدمات المصرفية الأخرى،وتتيح هذه الخدمة للعميل إجراء عمليات متعددة منها:الخدمات الإستعلامية،تحويل



المنارة للاستشارات

المبالغ المالية من حساب لآخر عبر الأنترنيت،طلب كشف الحساب،شراء الأوراق المالية،متابعة سوق الأسهم.

تستمر هذه الخدمة يوميا ولمدة 24 ساعة،وتعتمد على شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل والإتصال بفروع البنك يكون برقم موحد بينهما، وقد استفادت البنوك والعملاء من هذه الخدمة،فأصبحت هناك مراكز متخصصة للإتصال لخدمة العملاء،مما يوفر عليها الكثير من الخدمات التي تستغرق منها ومن العميل وقتا كبيرا،زيادة على الإقتصاد في التكلفة،وتطورت هذه الخدمات لا سيما في الدول المتقدمة وأصبح العميل يشعر بخصوصيته مع البنك الذي يتعامل معه،فساعدت هذه المراكز على نمو علاقة خاصة بين العميل والمصرف،وازدادت هذه الخدمات تطورا وذلك بإدخال البريد التلقائي لرد على مكالمات العملاء.

**رابعا**–الصيرفة المنزلية: مثالها تلك الخدمات المصرفية التي تتم من خلال الحاسوب الشخصي المتواجد بالمنزل أو بمقر العمل أو أي مكان آخر يتواجد به العميل،ويتصل بحاسوب المصرف فيتمكن من خلاله العميل الحصول على خدمات تقريبا نفسها التي يحصل عليها من خلال الهاتف المحمول[12].

**خامسا**–الصيرفة عبر الأنترنيت(بنوك الانترنيت): تعد بنوك الانترنيت الأعم والأشمل والأيسر والأكثر أهمية في مجال قنوات توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية،وذلك بفضل إتساع شبكة الانترنيت والزيادة اليومية لعدد مستخدميها،وتقوم بنوك الانترنيت بجميع النشاطات المصرفية التي تقوم بها المصارف التقليدية مثل:الإطلاع على الرصيد،تحويل الأموال،تسديد الفواتير،وغيره من النشاطات،كما تقدم خدمات أخرى مثل الدفع الإلكتروني،الإطلاع على صور الشيكات والفواتير،التأمين على الحياة،تجارة الأوراق المالية، ومن خلال ما سبق،نرى أنّ الصيرفة عبر الأنترنيت توفر خدمات حديثة ومتنوعة للعميل وتسمح له الحصول عليها حيثما يريد ومتى يريد،وتوفر له الراحة والأموال كما أنّ للزبون



المنارة للاستشارات

قدرة أوسع في اختيار البنك والخدمات المناسبة له نظرا لتوفر المعلومات وسهولة الحصول عليها.

## الفرع الثاني

## تعميم الدفع الرقمي

من بين المتطلبات الرئيسية لنمو التجارة الإلكترونية الجزائرية هو ضرورة استبدال النظام التقليدي للدفع والسداد بنظام إلكتروني يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة،فلا بد على الدولة الجزائرية أن تسارع بتشخيص الأوضاع الراهنة وتحديد احتياجات هذا النظام الإلكتروني الحديث الذي يعتمد على البطاقات الإئتمانية والذكية والنقود الإلكترونية،كما يتعين على الجزائر أن تسهل المدفوعات الإلكترونية وتوسع قاعدة المتعاملين بالوسائل الإلكترونية سواء تجارا أو مستهلكين وإعطاء البنوك دورا فعالا في دفع عجلة تعميم وسائل الدفع الحديثة،[13]وهو ما تحققه الحكومة الإلكترونية باعتبارها استمرارية لتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تنمية الفكر الإداري والتنظيمي حيث تعبّر الحكومة الإلكترونية عن التحول في الفكر والتطبيق.[14]

إنّ المشرع الجزائري في المادة 69 من قانون النقد والقرض 03-11 نصّ على أنه:"تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل"[15]،فقد اعترف بإمكانية إستعمال كافة وسائل الدفع التي تسمح للأشخاص تحويل أموالهم مهما كانت الدعامة أو الطريقة المستعملة في ذلك،فيعتبر القانون المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي.[16]

كما تضمنت أنظمة البنك المركزي الإشارة لأنظمة الدفع الإلكتروني كالنظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 الذي تضمن الإشارة لنظامي



المنارة للاستشارات

"swift ;Acti"[17]وكذا نظام البنك المكزي رقم05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 المستحدث لنظام المقاصة الإلكترونية،[18]بعد ذلك بصدور الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب،[19]ففي مادته الثالثة استعمل صراحة مصطلح"وسائل الدفع الإلكتروني" حيث اعتبرها من بين التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب،وكذا من خلال تبنيه لنظام التحويلات المالية الإلكترونية من خلال النظام رقم 12-03 المؤرخ في 2012/11/28 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وبتمويل الإرهاب ومكافحتهما[20].

وأخيرا فقد استحدث المشرع الجزائري فكرة البوابة الإلكترونية في مادة الصفقات العمومية التي تتيح تبادل المعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعامل الإقتصادي،وذلك بموجب المادة 203 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ،حيث أتاحت إمكانية الإتصال والسداد بالطريقة الإلكترونية ،حيث نصت في فحواها:"تؤسس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية تسير من طرف الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال،كل فيما يخصه،ويحدد في هذا المجال قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والإتصال صلاحيات كل دائرة وزارية.يحدد محتوى البوابة وكيفيات سيرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية"،كما تضمنت المادتين 204 و205 طرقا لتبادل المعلومات بالطرق الإلكترونية .[21]

## المبحث الثاني

## الآليـات الإداريـة "الحكومة الإلكترونية"

يتميز الإقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومات الإلكترونية،وشركات المساهمة والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية والإدارة الإلكترونية الأمر الذي ترتب عنه النتائج التالية:[22]



المنارة للاستشارات

–سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات–المنافسة والهيكل السوقي في ظل الإقتصاد الرقمي–الإقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لإتخاذ القرارات–يساعد في معرفة أثر الإقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الإقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في اقتراح الحلول الإقتصادية المثالية والعملية.

تعد فكرة الحكومة الإلكترونية من الأفكار الجديدة في تطبيقها،وهي فكرة قديمة على المستوى النظري،حيث أعطت المؤشرات الأولى لها في النصف الأول من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية بفضل جهود إدارة العمل والتأمينات الإجتماعية 23، وبنهاية القرن العشرين عرف العالم تطورات سريعة في عدة قطاعات، أثرت بشكل واضح على الأفراد وتعاملاتهم اليومية ، الأمر الذي انجر عنه ظهور مفاهيم ومصطلحات اجتماعية واقتصادية حديثة، وتعتبرأهم هذه التطورات ما مست منها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي نتج عنها بروز آليات جديدة لإدارة المجتمعات ومنها الحكومة الإلكترونية أو "E–GOUVERNMENT".

تعتبر الو.م.أ أول بلد يدخل سياسة تقنية المعلومات الوطنية والإتصالات بهدف الحكومة الإلكترونية وقد وضعت الحكومة الفيدرالية في سنة 1993 أهدافا طموحة لتوفير الوصول الإلكتروني لكل المعلومات الحكومية،مما مكّن عامة الناس من تنفيذ معظم المعاملات على الشبكة ، أما بالنسبة للجزائر فقد سعت إلى إحلال نظام إلكتروني شامل، وتعميم استخدام الإنترنت من خلال إطلاق مشروع " الجزائر الإلكترونية ".،وذلك رغبة منها في إعادة هيكلة معاملات الإدارة الحكومية خصوصاً لتتبنى أشكالاً وطرائق جديدة تنسجم مع العصر الجديد، والتمكن من الدخول ضمن هذه الحركة التطورية التي تشهدها المنظمات الحكومية في الدول المتقدمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبعد أن بدأت التجارب الأولى تظهر في بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، الأردن، سوريا، ومصر، لتقتنع باقي الدول العربية الأخرى بمزايا الحكومة الإلكترونية، لم يبق أمام الحكومة



المنارة للاستشارات

الجزائرية خيار سوى الاتجاه نحو مجتمع المعلومات لتتبنى هذا المشروع حتى تتمكن من الاستفادة من المزايا التي يُدْرِها هذا المشروع على الحكومة والمواطن، بهدف التأقلم مع المحيط الجديد الذي يزداد رقمنة يوماً بعد يوم، فيتكن بالتالي من النفاذ إلى مجتمع المعلومات ولما لا مجتمع المعرفة في ما بعد.[24]

من المؤكد أنّ بدأ تنفيذ السياسة القطاعية الخاصة بالبريد والإتصال الذي انطلق سنة 2000 قد مكّن الجزائر من ايجاد البيئة القانونية والمؤسساتية المثلى للتنافس،كما مكن من الإستفادة من خدمات الإتصال(الهاتف الجوال)،إلاّ أنّ التناقض اليوم هو حول وضع استراتيجية واضحة ومناسبة حتى ينشأ مجتمع معلوماتي ومجتمع إقتصاد رقمي،ومن ثم جاءت استراتيجية الجزائرالإلكترونية" e-Algerie سليلة النظرة التنموية للمجتمع الجزائري العلمي والمعرفي لتستجيب للتغيرات الجذرية والمتسارعة التي يشهدها العالم.

تهدف هذه الإستراتيجية التي تتوخى خطة عمل فعالة إلى تعزيز آداء الإقتصاد الوطني والمؤسسات والإدارة،كما تسعى لتحسين القدرات وطاقات البحث والإبتكار وإلى استحداث منشآت صناعية خاصة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال،بغرض جعل الجزائر أكثر إستقطابا،وإلى تحسين حياة الفرد الجزائري بتشجيع انتشار واستعمال التكنولوجيات الحديثة.[25]

## المطلب الأول

## مفهوم الحكومة الإلكترونية

تعد الحكومة الإلكترونية تطورا بالغ الأهمية في النظم الإدارية والبشرية،فهي بمثابة إستمرار لتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تنمية الفكر الإداري والتنظيمي،حيث تعبّر الحكومة الإلكترونية عن التحول في الفكر والتطبيق،لذا



المنارة للاستشارات

سنحاول توضيح المقصود بالحكومة الإلكترونية ومن ثم نميزها عن الحكومة الذكية،مع تحديد أهم محاورها.

## الفرع الأول

## تعريف الحكومة الإلكترونية

عرفت الحكومة الإلكترونية بأنها "قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين و إنجاز المعاملات عبر شبكة الأنترنيت بسرعة ودقة متناهيين وبتكاليف ومجهود أقل ،ومن خلال موقع واحد على الشبكة،والمقصود هو استخدام الحكومة للتقنية لا سيما تطبيقات الأنترنيت التي تستند إلى الواقع على الشبكة العنكبوتية لتعزيز الوصول للحصول على المعلومات الحكومية وتوصيل الخدمات إلى المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والهيئات الأخرى والكيانات الحكومية ولديها الإمكانات اللازمة للمساعدة في بناء علاقة أفضل بين الحكومة والجمهور من خلال جعل التفاعل مع المواطنين أكثر سلاسة وسهولة وأكثر كفاءة[26].

## الفرع الثاني

## تمييز الحكومة الإلكترونية عن الحكومة الذكية

لقد شاع استخدام مصطلح الحكومة الذكية بديلا لمصطلح الحكومة الإلكترونية في الأوساط العلمية والتقنية وتعد الحكومة الذكية امتدادا للحكومة الإلكترونية وهي حقبة جديدة من حقب التطور التاريخي للتعاملات الإلكترونية الحكومية.

ويقصد بها تقديم الخدمات الإلكترونية والتطبيقات المعلوماتية المختلفة على الأجهزة الذكية كالهاتف النقال والأجهزة اللوحية وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي المتصلة بالأنترنيت بحيث يمكن تقديم خدمات الحكومة الذكية من أي مكان وعلى



المنارة للاستشارات

مدار الساعة وعبر منصة موحدة للتطبيقات النقالة تقدم من خلالها خدمات الحكومة الذكية.

إنّ ما يميز الحكومة الذكية عن الإلكترونية ،أنّ الحكومة الذكية اهتمت بتحميل تطبيقات المعلوماتية المختلفة العملية والعلمية على أجهزة الهواتف النقالة والأجهزة الذكية الأخرى،حتى يتسنى لأكبر عدد ممكن من المستفيدين النفاذ إلى الخدمات الإلكترونية من خلال الأجهزة الذكية لأنها في متناول المستفيد في كل وقت وكل مكان[27].

ممّا سبق يتضح أنّ مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 يندرج ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الإنترنت لفائدة المواطنين والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني.[28]

## الفرع الثالث

## تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر

إنّ تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بالبلدان الرائدة ومهما كان شكله لا بد أن يتضمن محاور رئيسية هي:المحتوى المعلوماتي تتكامل فيه كافة المعلومات الكافية للمستخدم وللأجهزة الحكومية الأخرى المرتبطة،المحتوى الخدماتي الذي يتيح تقديم كافة الخدمات الحكومية التقليدية على الأقل بأسلوب تقني،محتوى



المنارة للاستشارات

الإتصال الذي يعمل على ربط أجهزة الحكومة المختلفة بعضها ببعض،ثم إتاحة المجال لربطها الدائم بالمواطن وقطاع الأعمال عبر تقنية نظم المعلومات والإتصالات التقنية.[29]

**أولا- محاور الجزائر الإلكترونية:**

بالنسبة للجزائر يعبر هذا المشروع عن برنامج عمل الحكومة التي تعتبره الوسيلة التي من شأنها أن تدفع ببرنامج رئيس الجمهورية قدما،تم إعداد عرض حال وخطة العمل وكذا تسطير الأهداف بالتنسيق بين مختلف الهيئات والوزارات وبالتعاون مع عديد المتعاملين العموميون والخواص الذين ينشطون في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال،كما أنّ الأسرة العلمية والجامعية بصفتها طرف فاعل في الخطة التنموية المتعددة القطاعات،كان لها سهمها في إثراء أفكار وتنوير رؤى مختلف الأطراف.

تتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013، من بين هذه المحاور:-تسريع وتيرة استعمال تكنواوجيات الإعلام والإتصال في الإدارة العمومية.-تسريع وتيرة استعمال تكنواوجيات الإعلام والإتصال في المؤسسات.

-إطلاق آليات وحوافز تمكن المواطنين من استعمال تجهيزات وشبكاتتكنواوجيات الإعلام والإتصال.

- دفع عجلة الإقتصاد الرقمي.-تعزيز البنى التحتية للإتصالات ذات التدفق العالي والعالي جدا.



المنارة للاستشارات

-تنمية المهارات البشرية -الإعلام والإتصال.-تثمين التعاون الدولي.
-تعزيز البحث التطويري والإبتكار.-تحيين الإطار القانوني الوطني(التشريعي والتنظيمي). الإمكانات المادية.-آليات التقييم والمتابعة-الإجراءات التنظيمية.[30]

**ثانيا-أهداف الجزائر الإلكترونية:**

إنّ المشروع الوطني "الجزائر الإلكترونية2013"يهدف إلى تجسيد برنامج وطني لإستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في خدمة المواطن،وهذا ببرمجة ألف عملية على مستوى الإدارات العمومية،المؤسسات والمجتمع أين هناك 377 عملية لعصرنة الإدارة بإدخال تكنولوجيات الإعلام والإتصال،و489 عملية لتقريب الإدارة من المواطن بوضع خدمات على الخط الإلكتروني لفائدة المواطن[31]،يهدف مشروع الحوكمة الإلكترونية لتحقيق ما يلي:

1-ضمان الفعلية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وأن تكون متاحة للجميع،بتبسيط وتسهيل المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات.

2-تنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.

3-مكافحة البيروقراطية.[32]

4-تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات العامة الموجهة إلى المواطنين والمؤسسات.

5-ظهور حكومة حديثة مفتوحة ومواطنة.

6-التخلص من العلاقة التقليدية بين الإدارة والمواطنين والحصول على خط الأنترنيت وبطريقة مستمرة على الخدمات التي توفرها الإدارة.



المنارة للاستشارات

7-خفض التكلفة وتطوير آداء الإدارة.

8-معالجة سريعة للمعلومات وتحسين الإتصال مع المواطنين ورجال الأعمال وبين الإدارات.[33]

فضلا عن ذلك لقدعرضت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في "مؤتمرجنيف" الاستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، حيث أكدت خلال المنتدى العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد من 10 إلى 13 جويلية 2014 في العاصمة السويسرية، "أنّ الجزائر عملت على تجسيد الالتزامات التي اتخذتها بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس سنة 2005 باعتماد استراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة"، كما يهدف منتدى جنيف إلى عرض التقدم المحقق في مجال تنفيذ قرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف سنة 2003 وتونس في 2005 قصد تجسيد استراتيجية عالمية لمجتمع المعلومات.

كما أنه لضمان تنمية متناغمة أدرجت الجزائر من بين أولوياتها الإستراتيجية دمقرطة الإستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال التكوين وضمان تطوير المهارات وتسهيل الانتقال التدريجي نحو مجتمع قائم على المعرفة.

يرمي مشروع الحكومة الإلكترونية كذلك لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإنترنت ذو التدفق السريع والفائق السرعة في الجزائر ممّا سمح بإنجاز إلى يومنا هذا ما لا يقل عن 780 ألف كلم من الألياف البصرية عبر التراب الوطني، وفيما يخص ربط الفضاءات الجماعية ،حيث أكدت الوزيرة أن كافة مؤسسات الشباب ودور الثقافة والمكتبات وقاعات المطالعة العمومية والجامعات والأحياء الجامعية ومراكز البحث والمدارس ومراكز التكوين موصولة بشبكة الأنترنت ذو التدفق السريع إلى جانب كافة المناطق التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة،أما يتعلق بتطوير منشآت الاتصالات عبر الساتل فالجزائر باشرت عملية على المستوى الوطني



المنارة للاستشارات

والإقليمي من اجل إنجاز ساتل للاتصالات "الكومسات 1" الذي سيتم إستغلاله قبل سنة 2015، والذي ستسمح بصفة خاصة بتقديم خدمات تخص إرسال المعطيات والإعلام المتعدد الوسائط والتعليم عن بعد والطب عن بعد وغيرها.

**ثالثا–مظاهر تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر:**

بذلت الجزائر جهودا معتبرة في إرساء الحكومة الإلكترونية وهذا ما يتجلى في وجود حركية لإعمال ذلك على مستوى عدة قطاعات وزارية حساسة،الأمر الذي يلحظه كل فرد في المجتمع الجزائري وذلك من خلال عدة تطبيقات ميدانية جاري العمل بها والسعي لعصرنتها بصفة آنية كعصرنة الأنظمة والتطبيقات المعلوماتية بوزارة العدل لا سيماالمتعلقة منها بمتابعة الملفات القضائية والأمر بالقبض و السوار الإلكتروني الذي شرع في تطبيقه كنموذج انطلاقا من 15 أكتوبر 2017 بمحكمة بئر مراد رايس،وكذا رقمنة سجلات الحالة المدنية واستصدار جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية ومشروع البلدية الرقمية المحمولة التي تتكفل بتجسيدهما مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية،أما على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيظهر من خلال التسجيلات الجامعية والتكفل بمسألة ايواء الطلبة.....إلخ.

لكن تشير الإحصائيات ،لتراجع الجزائر إلى الخلف في مجال تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع، بعد أن كشف تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بمنظمة الأمم المتحدة، في مؤشر الحكومة الإلكترونية لعام 2014 أن الجزائر الأسوأ عربيا وفي شمال إفريقيا من بين 193 دولة شملها التقرير.

إنّ الحكومة الإلكترونية تمثل أسلوبا جديداً لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي وخفض الإجراءات الروتينية التي يعانى منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة، و



المنارة للاستشارات

يتطلب تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية توافر العديد من والإمكانات بهدف تقديم خدمة متميزة للمواطن، وتحقيق مستوى أداء مناسب لمنظمات الإدارة العامة (الحكومية) في نفس الوقت، لكن لو نظرنا إلى موضوع الحكومة الإلكترونية من جهة أخرى نجد هناك بعض العقبات التي تواجه تطبيقات الحكومة الإلكترونية من أبرزها الأمية الإلكترونية وضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وضعف الوعي العام بأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية كأداة لتحسين جودة الخدمات ومن ثم التوجه نحو مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، لذلك يجب وضع رؤية و استراتيجية واقعية للحكومة الإلكترونية على مستوى الدولة وخطة عمل يقوم بها فريق عمل من جميع التخصصات.

## المطلب الثاني

## تأثير تراجع مشروع الحكومة الإلكترونية على الإقتصاد الرقمي

يرجع التأخر في تطبيق الحكومة الإلكترونية الجزائرية إلى أنها لا تزال في بداياتها، وتخطو خطواتها الأولى ببطء، فالتغيرات الواضحة، والتطورات المتلاحقة في البرنامج الإصلاحي، التطوري لسير العمل في الوزارات والقطاعات الحكومية لهذا الصدد لدافع قوى، ودليل على التقدم بمشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر إلى الأمام، كما أن جميع الجهات الحكومية، التي تواكب هذا الحدث المهم يجب ألا تغفل عن القيام بنية تحتية متينة، متكاملة، بالاعتماد على العنصر البشري الذي هو فقط القادر على نشر الوعي المعلوماتي، وهذا ما سيمنح تأشيرة الأمان للدخول إلى مجتمع المعلومات من أبوابه الواسعة.



المنارة للاستشارات

## الفرع الأول

## غياب الإطـــار التشريعي للإقتصاد الرقمي

إنّ الحكومة تأخرت كثيرا في وضع وزارة للاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية، على اعتبار انتقال جميع دول العالم الى الاقتصاد الرقمي، في حين ظلت الجزائر تستعمل القلم والورقة في معاملاتها المالية، رغم توافر الجهود للدخول في الاقتصاد الرقمي فاستحداثهالوزارة منتدبة مكلفة بالإقتصاد الرقمي التي ستعمل على عصرنة الأنظمة المالية أصبحت تشكل عائقا للاقتصاد الوطني ولا تتماشى مع متطلبات العصرهذا من جهة.

من جهة أخرى فما يميز تجربة الجزائر في خوض مشروع الحكومة الإلكترونية هو غياب النصوص القانونية التي تحكم هذا المشروع بكل متطلباته وتحدياته،ونفس الأمر ينطبق على أحد أهم محاورها المتمثل في الإقتصاد الرقمي الذي رغم أهميته الكبيرة إلاّ أنه انعدمت النصوص التي تضمن تأطيره من الناحية القانونية على خلاف بعض التشريعات المقارنة التي أحاطته بجملة من النصوص التشريعية والتنظيمية حتى تسهم في تحقيق الحكومة الإلكترونية بكل متطلباتها.

فبرجوعنا مثلا للتجربة التونسية نجدها أصدرت منذ مطلع سنة 2000 قوانين خاصة بتنظيم المعاملات والتجارة الإلكترونية ثم لاحقا عملت على إصدار القانون التوجيهي عدد 13 لسنة 2007 المؤرخ في 2007/02/19 والمتعلق بإرساء الإقتصاد الرقمي، بعدها الأمر عدد1274 لسنة 2007 المؤرخ في 21 ماي 2007 والمتعلق بضبط قائمة الأنشطة المرتبطة بالإقتصاد الرقمي،يليها الأمر رقم 1290 لسنة 2007 المؤرخ في 28 ماي 2007 والمتعلق بضبط قواعد وإجراءات إبرام إتفاقيات الشراكة في مجال الإقتصاد الرقمي.



المنارة للاستشارات

أما بالنسبة للتجربة المصرية فبداية من سنة 2003 هناك إرادة نحو العمل الحكومي التقني وفقا لآليات الحكومة الإلكترونية للجهات الحكومية على الشبكة وإدراج المعلومات والإرشادات الموجهة للمواطنين من خلال تلك المواقع، أما بالنسبة للتشريع الفرنسي فقد صدر سنة 2004 القانون المتعلق بالثقة في الإقتصاد الرقمي تلته عدة نصوص تنظيمية ليصل لإصدار القانون رقم 2016-1321 المؤرخ في 7 أكتوبر 2016 المتضمن أحكام الجمهورية الرقمية.

**الفرع الثاني:البعد عن المقاييس العالمية**

لازالت الجزائر بعيدة عن المقاييس العالمية في استعمال التكنولوجيا، والنفاذ للمعلومات وذلك يعود لـ:

-غياب التنسيق بين الإدارات التي لم تخرج حتى الآن من تقوقعها حول نفسها، في حين أن تحديث الإدارة الإلكترونية لا بد أن يتم في شكل متناسق بين كافة الجهات المعنية.

-وجود فجوة رقمية في عدة جوانب منها: البنية التحتية للتكنولوجيا في الإدارة، التعليم، الصحة، الاقتصاد، التجارة، والعدالة... وفجوة المحتوى هذه تؤثر على التطبيق الفعلي لمشروع الحكومة الإلكترونية.

- نقص تجنيد مختصين من ذوي الكفاءات، والذين يحتاجون إلى دورات تكوينية مستمرة.

- غياب دراسات سوسيولوجية جدية تعنى بدراسة الظواهر الوطنية، فعلى الرغم من توفر موارد بشرية بكفاءات متقدمة إلا أنها غير مستغلة لعدم وجود مناخ محفز للعمل الجماعي لتحقيق الإقلاع التنموي.

- الذهنيات التي لم تتجاوب بعد مع التكنولوجيات الحديثة، فالمجتمع الجزائري غير مستعد للتعامل الإلكتروني، لعدم الوعي بأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية أو عدم التكيف والاستجابة لبعض الطرائق.

- انتشار الأمية التكنولوجية بالمجتمع الجزائري، ونسبة امتلاك التكنولوجيا ضعيفة



المنارة للاستشارات

بسبب نقص التأهيل فيما يخص تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أو جعله حكراً على الفئة المثقفة دون بقية فئات المجتمع، مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلا في حالة الضرورة الحتمية.

– معاناة الأسر الجزائرية من نقص كبير في التجهيز بالوسائل التكنولوجية، بسبب غلائها، وغلاء الاشتراك في استخدام الإنترنت، واعتبارها وسائل من مظاهر الرفاهية، وذات طابع كمالي، أي عدم تهيئة البنية الاجتماعية الملائمة لنجاح وتفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية، لأن ذلك يؤهل المجتمع للوصول إلى مجتمع المعلومات،فإذا كانت هناك فوائد ومزايا متاحة لمستخدمي الحكومة الإلكترونية،فهناك للأسف بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تعرقل تنفيذ هذا الجهاز والتي نأتي على بيانها فيما يلي:

## الفرع الثالث:عوائق تفعيل الإقتصاد الرقمي

**على الرغم من توافر الأرضية التقنية لتنفيذ الحكومة الإلكترونية،هناك الكثير من العوائق التي تحول حسن تنفيذ الإقتصاد الرقمي بكل متطلباته،التي يجب التغلب عليها ويمكن ذكر بعضها:**

–قلة الدول التي نجحت في إنشاء واستخدام الحكومة الإلكترونية ومن ثم دفع النمو بالإقتصاد الرقمي.

–أنّ سياسة إدخال الكمبيوتر في تسيير الإدارة الجزائرية لم يؤثر على الإجراءات الإدارية التي بقيت على حالها.

– خطر الفجوة الرقمية بين المدن والقرى والمناطق في الشمال والجنوب،مما يتسبب في إختلال التوازن من حيث التغطية الإقليمية من حيث البنية التحتية واستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال.



المنارة للاستشارات

– إشكالية حماية المعطيات الشخصية وإنتهاك الحياة الخصوصية وهو أمر موجود باستمرار عند المستخدمين.[34]

–الخوف من التغيير لدى الإدارة والأعوان الإداريين،وكذلك لدى المواطنين أمام عملية الإدارة الجديدة التي تحدث وسائل جديدة للإدارة.

– عدم كفاية الميزانيات المخصصة لهذا المشروع مقارنة مع الفوائد التي تعود على البلد لإعتماد الحكومة التي تستحق الإستثمار.

–الأمية "الرقمية" لدى المسؤولين والمواطنين،وارتفاع تكلفة وسائل الإعلام تسهم في عدم تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الحياة اليومية.[35]

فضلا عن ذلك واستنادا إلى التصنيف الأممي، فإن الجزائر كانت في المرتبة 136 على مستوى العالم في عام 2014، من ضمن 193 دولة، مقارنة مع 132 في عام 2012، بانخفاض قدره 4 نقاط في سنتين، مقارنة مع باقي دول الجوار، فكانت تونس الأولى على المستوى القاري، واقتنصت المرتبة 75 عالميا، مصر 80، والمغرب 82،كمايحمل تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2014 شعار "الحكومة الإلكترونية للمستقبل الذي نريد" ويعتمد هذا المفهوم على استخدام تكنولوجيا الاتصالات لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وهو الأمر الغائب في الجزائر، حيث سجل التقرير تماطل الحكومات المتعاقبة في الجزائر في تحريك المشروع المعلق منذ سنوات رغم الأموال المرصودة له. ويتم تصنيف الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في تقرير الحكومة الإلكترونية وفقا لثلاثة مؤشرات أساسية بنسب متساوية هي: مؤشر تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية، مؤشر تطور البنية الأساسية للاتصالات، ومؤشر رأس المال البشري، كما يتم الاستعانة بمؤشر التنمية في الحكومة الإلكترونية، وهو مؤشر مركب يقيس مدى استعداد وقدرة الإدارات الوطنية لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة.[36]



المنارة للاستشارات

## خـــــــــاتـــــمـــة:

من خلال ما تقدم ،يتضح أنّه من الناحية التشريعية كان تدخل المشرع يعوزه الإلمام بمتطلبات الإقتصاد الرقمي فقد اكتفى في مرحلة أولى بتعديل فروع القانون المختلفة،أين أظهر نيته في تبني بعض آليات التجارة الإلكترونية التي تعتبر غير كافية نظرا لوجود بعض المجالات شديدة الصلة بالتجارة الإلكترونية لم يتناولها بالتعديل كالمعاملة الضريبية والجمركية للتجارة الإلكترونية وكذا حماية المستهلك في المعاملات عن بعد ،وقانون المنافسة والإستثمار باعتبارها من دعائم الإقتصاد الرقمي العالمي ناهيك عن تحديات إقتصادالمعرفة والمتمثلة أساسا في الجرائم السيبيرانية التي تستهدف سرية البيانات والنظم الحاسوبية،والجرائم المتعلقة بالحاسوب،الجرائم المتعلقة بالمحتوى وكذا الجرائم المتعلقة بحقوق المؤلف ،لكن نأمل أن تأخذ نيته مسارا أكثر جدية وذلك بعد مصادقة مجلس الوزارة على مشروع قانون خـاص بتنظيم التجارة الإلـكترونية في الجـزائر في شهر أكتوبـر 2017 و الذي كان محل إقتراح من وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال والذي نأمل أن يستوفي المتطلبات التشريعية السابق ذكرها.

فإذا كان الاقتصاد الرقمي يرتكز أساسا على إرسال وتبادل وتخزين المعلومات والبيانات، فمن الطبيعي تهيئة الوسائل اللازمة لنقل هذه المعلومات بسرعة كافية وتخزينها بطريقة آمنة وتطوير أدوات قراءتها وتحليلها لإعداد إحصائيات مختلفة لاستشراف الحلول في جميع الميادين وبالتالي فلإنجاح عملية التحول الرقمي يجب ربط جميع المرافق العامة والخاصة بشبكة الألياف البصرية وتحديث الشبكات وتطوير آليات صيانتها والتي تعتبر الحل الوحيد لضمان سرعة نقل المعلومات والبيانات عريضة النطاق والعمل على إنشاء مراكز تخزين البيانات الضخمة محليا لتسهيل الولوج إليها وضمان تأمين المعلومات الخاصة والعامة للأفراد والمؤسسات.



المنارة للاستشارات

بناءا على ذلك ،فإنّ العملية لا تقتصر على وزارة ما ولكن من الأهمية القصوى أن تتعاون جميع القطاعات لوضع رؤية مشتركة للاقتصاد الرقمي في بلادنا وأقترح إنشاء مجلس وطني للاقتصاد الرقمي يتكون من خبراء في جميع المجالات منها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأمن والصحة والفلاحة والتكنولوجيةيعقد قمة تشاور ودراسة دورية بين جميع الفاعلين والخبراء لوضع خطة متوسطة وبعيدة المدى ويتم تنفيذها بشكل تدريجي دقيق وتنسيق محكم بدءا برقمنة الإدارة للقضاء على العراقيل البيروقراطية وتوفير ظروف الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي وبناء القدرات وتطوير العنصر البشري ،فقبل التفكير في الدخول إلى عالم الاقتصاد الرقمي يجب تهيئة البيئة التشريعية اللاّزمة لاحتواء التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي بصفة عامة وإضفاء الحماية القانونية والتأمين المتين من محاولات اختراقها.

## الهوامش:

1:أنظر:جمال حود مويسة:الإقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك إلى التحديات الجديدة،مجلة الواحات للبحوث والدراسات عدد10 لسنة 2010،غرداية،ص 77-99.

2:غزالعادل: الحكومة الإلكترونية في الجزائر والنفاذ إلى مجتمع المعلومات.الملتقى الوطني الثامن حول: مستقبل ثقافة المعلومات والاتصال لدى الشباب في الجزائر: بين صناعة المجتمع الجماهيري ومجتمع المعرفة والمعلومات من تنظيم جمعية الروافد الثقافية بالتعاون مع قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة باتنة يومي 09/08-نوفمبر-2014 .

3:أنظر:يوسف أحمد أبو فارة:التسويق الإلكتروني:عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنيت،ط1،دار وائل للنشر،الأردن،2004،ص 135.

4:أنظر:لعجال لامية:حماية المستهلك في معاملات التجارية الإلكترونية،أطروحة دكتوراه قانون أعمال،جامعة الجزائر1 ،2016،ص 11.



المنارة للاستشارات

5:راجع:بوباح عالية:دور الأنترنيت في مجال تسويق الخدمات،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،جامعة منتوري قسنطينة،2011،ص 63 وما يليها.

6:راجع:محمد الطاهر نصير:التسويق الإلكتروني،دون طبعة،دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن،2005،ص29.

7:أنظر:حسين العلمي:دور الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحقيق التمية المستدامة،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية والتجارية ،جامعة سطيف،2013،ص 36-37.

8:راجع:فريد راغب النجار:الإستثمار بالنظم الإلكترونية والإقتصاد الرقمي،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2004،ص 10.

9:ج ر عدد 46 المؤرخة في 3 غشت 2016.

10:نوري الشمري،عبد الفتاح زهير العبد اللات:الصيرفة الإلكترونية،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص28.

11:بن منصور فريدة:الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية،تخصص بنوك ومالية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010-2011.

12:نفس المرجع السابق.

13:ديمش سمية:التجارة الإلكترونية:حقيقتها وواقعها في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة منتوري ،قسنطينة 2011،ص141.

14:أحمد إبراهيم شاهين:خصوصية المعلومات وسريتها بقواعد الحكومات الإلكترونية العربية-دراسة مقارنة-مقال منشور بكتاب الإتجاهات الحديثة في المكتبات،عدد35 ،2011،ص134-140.

15:راجع الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003،ج ر عدد52 المؤرخة في 27 غشت 2003



المنارة للاستشارات

16:أنظر:حابت آمال:التجارة الإلكترونية في الجزائر،أطروحة دكتوراه،جامعة مولود معمري بتيزي وزو،2015،ص77.

17:راجع:نظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل،ج ر عدد 2 لسنة 2006.

18:راجع:نظام البنك المكزي رقم05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الأخرى الخاصة بالجمهور العريض،ج ر عدد 26 لسنة 2006.

19:أنظر الأمر05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب،ج ر عدد 59 لسنة 2005.

20:أنظر ج ر عدد 12 المؤرخة في 27 فبراير 2013.

21:راجع المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ،ج ر عدد 50 المؤرخة في 20 سبتمبر 2015.

22:السيدة/زهية براهيمي،مديرة الدراسات والإستشراف والتقييس بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، بمناسبة اليومي الدراسي حول الإدارة الإلكترونية بمجلس الأمة،منشورات مجلس الأمة،2010.

23:راجع:عمرمحمد بن يونس:المجتمع المعلوماتي والحكومة الإلكترونية،دار الفكرالجامعي الإسكندرية 2012،ص143 .

24:راجع:غزال، عادل: الحكومة الإلكترونية في الجزائر ،نفس المرجع السابق.

25: نفس المرجع السابق.

26:العبود،فهد بن ناصر بن دهام:الحكومة الإلكترونية التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية،ط1،مكتبة العبيكان للنشر،الرياض،2009،ص 45 وما يليها

27:العبود،فهد بن ناصر بن دهام:الحكومة الذكية التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية،ط3،مكتبة العبيكان للنشر،الرياض،2013،ص 11 وما يليها.



المنارة للاستشارات

28:غزال، عادل: الحكومة الإلكترونية في الجزائر،نفس المرجع السابق.

29:أنظر: أسامة أحمد المناعسة،جلال محمد الزعبي:الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر،الأردن،2013،ص50.

30:راجع:غزال، عادل: الحكومة الإلكترونية في الجزائر،نفس المرجع السابق.

31:أنظر:محمد الطيب العسكري:الحكومة الإلكترونية"تحديات وآفاق"،يوم دراسي حول الإدارة الإلكترونية،السياسة الوطنية في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال،منشورات مجلس الأمة،الجزائر،سنة 2010 ،ص13 – 32.

32:راجع: سحقي نعيمة:الإقتصاد الرقمي في الجزائر ،الفرص والتحديات،دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية 2015،جامعة اكلي محندوالحاج،البويرة،ص 97،99.

33:أنظر:غزال، عادل: الحكومة الإلكترونية ،نفس المرجع السابق.

34:أنظر:حاتم حسيني:ماهي الحكومة الإلكترونية؟الجزائر،مجلة الإقتصاد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال،رقم 23 فبراير 2010

35:راجع:محمدالطيب العسكري،نفس المرجع السابق.

36:أنظر:أ.لونيسي: تقرير أممي ينتقد التماطل في تحريك المشروع المعلق منذ سنوات رغم الأموال المرصودة له "الحكومة الإلكترونية في الجزائر "حبيسة الورق" يومية الفجر،الأحد 15 جانفي 2017 .



المنارة للاستشارات